

تقرير وزارة التجارة الأمريكية: مناخ الأعمال في لبنان

بيروت - كتبت: فيوليت البلعة

«يتمتع لبنان بنقاط قوة تحفز على الاستثمار، ليس المحلي فحسب بل الأجنبي كذلك. وفي مقابل ذلك، ثمة معوقات تؤثر على مناخ الأعمال وفي مقدمها حرب تموز/يوليو ٢٠٠٦، وما أعقبها من اضطراب سياسي بما انعكس على النمو الاقتصادي وأفضى إلى تباطؤ الاستثمارات».

إلى ذلك، حدد التقرير القطاعات التي تتمتع بإمكانات كبيرة للاستثمار في لبنان، إذ تبين أن القطاع الأبرز هو قطاع البنية التحتية: "وخصوصاً أن لبنان شهد موجة إعادة الإعمار بعد حرب تموز ٢٠٠٦".

واستند التقرير إلى مجلس الإنماء والإعمار (الجهة المسؤولة عن تسلم الأموال المخصصة لمشاريع البنية التحتية للحكومة) ليشير إلى أنه سجل في تقاريره حتى أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، وجود نحو ٦٥٠ مشروعاً جارياً للبنية التحتية بقيمة ٢,٤ مليار دولار مخصصة للطرق والمرافق والكهرباء والتعليم وتأمين المياه.

وأوصت وزارة التجارة الأمريكية بالاستثمار في قطاع المعلوماتية وتكنولوجيا الاتصالات: "فلدى لبنان إمكانات ليصبح مركزاً إقليمياً للتكنولوجيا بفضل القوى العاملة في القطاع التي تتمتع بمستوى عالٍ من التعليم وإتقان لغات عدة، إضافة إلى شركات الإعلانات المتقدمة عالمياً ومزودي الإعلانات المتعددي اللغات وإنشاء المواقع الإلكترونية".

ورأت أن خطة الحكومة لتحسين البنية التحتية لقطاع المعلوماتية وتكنولوجيا الاتصالات ستوفر فرصاً رئيسية للمستثمرين الأجانب: "غير أن الفرصة الأهم لدخول قطاع المعلوماتية وتكنولوجيا الاتصالات تكمن في مشروع الحكومة لخصخصة القطاع". واعتبرت إن القطاع الآخر الذي يشكل إمكانات استثمارية مهمة هو قطاع الصيدلة: "الذي تشكل مبيعاته بالتجزئة نحو ٤٠٠ مليون دولار سنوياً".." ورغم أن صناعة المستحضرات الصيدلانية ضعيفة، لكن لبنان هو

هذه الشهادة لوزارة التجارة الأمريكية تصدرت عناوين دليل التجارة في لبنان لسنة (Commercial Country) ٢٠٠٨، وذلك في سياق دراسة تقدم معلومات عن القيام بالأعمال، والقطاعات الرائدة للاستثمار، والمناخ الحالي الاستثماري العام، ونظم التجارة وتمويل المشاريع التجارية ووسائل بيع المنتجات في لبنان. وتطرق تقرير مناخ الأعمال في لبنان إلى نقاط القوة والضعف في السوق، فأشار إلى تمتع لبنان بنقاط قوة تشجع على الاستثمار: "وهي لا تشجع المستثمرين المحليين فحسب بل المستثمرين الأجانب أيضاً، موضحاً أن تلك النقاط تشمل السوق الحرة، واقتصاد شديد الدولار، وسهولة تقليدية في القيام بأعمال التجارة، وقوى عاملة على مستوى عالٍ من التعليم، وقيود محدودة على المستثمرين، وقلة الرقابة على حركة الرساميل، وسرية مصرفية صارمة، ونوعية حياة جيدة عموماً. في موازاة ذلك، لفت إلى أن لبنان واجه بعض التحديات التي يمكن أن تعوق مناخ الأعمال: "وفي مقدمها حرب صيف ٢٠٠٦ وما أعقبها من اضطراب سياسي، مما أثر سلباً على النمو الاقتصادي وأسفر عن تباطؤ الاستثمارات. كذلك واجهت الشركات معوقات أخرى كالبيروقراطية والفساد، وقرارات الترخيص العشوائية والإجراءات الجمركية المعقدة، والمستوى المرتفع من الضرائب والرسوم، ونظام قضائي غير فاعل، وتكاليف الاتصالات والكهرباء، وتشريعات قديمة وغير دقيقة يمكن تأويلها بطرق عدة، ونقص في توافر الحماية الفكرية".

وعلى صعيد نظم التجارة، تحدث التقرير عن معوقات تجارية على صعيد استيراد البضائع وتصديرها كالتراخيص والمحاصصة والفيزا، مشيرًا من جهة أخرى إلى جوانب إيجابية مثل الرقابة على الأسعار المفروضة من وزارة الاقتصاد والمستوى المرتفع لحماية المستهلك. وبالنسبة إلى تمويل المشاريع، أورد أن النظام المصرفي القوي يسهل عملية التمويل، إضافة إلى كون لبنان لا يفرض أى قيود على تحويل العملات والتحويلات، وليس ثمة ضوابط على عمليات القطع تؤثر على التجارة.

وخلص تقرير وزارة التجارة الأمريكية بتوصية الشركات الأجنبية بعدد من الاستراتيجيات لبيع منتجاتها وخدماتها في لبنان، أولها الاعتماد على وسيط أو موزع: "إذ يمكن الوسيط أن يتخذ شكل شراكة أو ملكية أو شركة مساهمة أو شركة محدودة المسؤولية. وثمة طريقة أخرى لبيع المنتجات تتمثل في منح حق الامتياز (franchising) المتعارف عليها في مجال منتجات الوجبات السريعة والألبسة: "وقد بات الأمر أكثر سهولة مع تأسيس الجمعية اللبنانية لتراخيص الامتياز (Lebanese Franchise Association) عام ٢٠٠٧، التي تجيز وجود المؤسسات الأجنبية في لبنان والمؤسسات اللبنانية في الخارج. علمًا أن عددًا من الشركات اللبنانية توسعت نحو الدول العربية وحسنت أداؤها".

ورأى أن التسويق المباشر هو وسيلة فاعلة لبيع المنتجات: "إذ يمثل الإعلان الوسيلة الفضلى لتسويق المنتجات في لبنان، ويتم إنفاق أكثر من ١٠٠ مليون دولار على الإعلانات سنويًا".

المستورد الأساس للمستحضرات الصيدلانية في المشرق، إذ تشكل واردات هذا القطاع ٩٢٪ إلى ٩٥٪ من مجمل الاستهلاك".

ونصحت أيضًا بالاستثمار في قطاع التأمين: "الذي يتمتع بالانفتاح والليبرالية. ففي لبنان، لم تكن شركات التأمين يومًا مملوكة من الدولة مما يبعد احتمال سيطرتها على القطاع. كذلك، أثبت القطاع قدرته على جبهه الاضطرابات السياسية في البلاد. ويتوقع المؤمنون ارتفاع الطلب على كل أنواع البوالص، وخصوصًا الحياة والصحة وبوالص البناء التي ارتفعت أخيرًا بفعل نمو مشاريع إعادة البناء قيد التنفيذ".

ولدى تقويم المناخ الاستثماري العام في لبنان، اعتبر التقرير انه رغم انفتاح البلاد تقليديًا على الاستثمارات الخارجية المباشرة، شهد عام ٢٠٠٧ تراجعًا على هذا الصعيد: "إذ اعتمد بعض المستثمرين المحليين والأجانب حالًا من الترقب والانتظار". إلا انه توقع أن يؤدي أى اتفاق سياسى إلى تحول فى مشاعر المستثمرين: "وخصوصًا أن الحكومة أظهرت التزامًا قويًا لتنفيذ الإصلاحات على صعيد مناخ الأعمال الواردة فى مؤتمر باريس ٣"، مشيرًا إلى: "إطلاق الحكومة فى أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ حلًا ميسرًا لتسجيل الأعمال فى الأمد القصير بما يتوقع أن يخفض الوقت والكلفة وعدد المعاملات إلى النصف".

ووفق إحصاءات وزارة الاقتصاد والتجارة، افتتحت ٤٤ شركة أجنبية مكاتب، ومكاتب تمثيل، وفروع فى لبنان عام ٢٠٠٧ فى مقابل ٢٥ شركة عام ٢٠٠٦.

قطر

تصدر الغاز للصين

قطر - بكين - وكالة الأنباء القطرية - قنا

وقعت كل من قطر غاز وتشاينا ناشيونال أفشور اويل (CNOOC) الصينية اتفاقية رؤوس أقلام لتزويد السوق الصيني المتنامى بالغاز الطبيعي المسال من دولة قطر على المدى الطويل. وقع على الاتفاقية سعادة السيد عبد الله بن حمد العطية نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الطاقة والصناعة والسيد فو تشينغيو رئيس مؤسسة تشاينا افشور اويل. ووفقًا لهذا الاتفاق ستقوم مؤسسة تشاينا افشور اويل بشراء مليونى طن سنويًا من الغاز الطبيعي المسال من شركة قطر غاز الى مرافى الغاز الطبيعي المسال التابعة لها. وتعترم قطر اكبر مصدر للغاز الطبيعي المسال فى العالم زيادة إنتاجها إلى ٧٧ مليون طن سنويًا بحلول عام ٢٠١٠. ومؤسسة تشاينا ناشيونال افشور اويل، هى الشركة الرائدة فى مجال الغاز الطبيعي المسال فى الصين، وقد وقعت اتفاقيات طويلة الأجل لاستيراد الغاز الطبيعي المسال مع مشاريع استرالية واندونيسية وماليزية.

الكويت

لأول مرة تنتج الغاز الحر غير المصاحب

وكالة الأنباء القطرية - قنا

أكد نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لمؤسسة البترول الكويتية سعد الشويب لصحيفة (الوطن) الكويتية على جاهزية مشروع الغاز للتشغيل في المستقبل القريب.. مشيرًا الى انه يهدف إلى إنتاج الكميات المطلوبة من الغاز لتزويد المستهلكين وإمداد منشآت الكهرباء باحتياجاتها. وكان الشويب أعلن في وقت سابق من هذا الشهر ان شركة نفط الكويت التابعة للمؤسسة ستبدأ بإنتاج أول غاز حر في الكويت خلال الأسبوع الأخير من الشهر الجاري.. حيث ان العملية ستكون هي المرة الأولى التي تنتج فيها الكويت الغاز الحر غير المصاحب في التاريخ ويتوقع ان يتم إنتاجه بكمية 175 مليون قدم مكعب يوميًا كمرحلة أولى، ما يمثل كمية قليلة مقارنة باحتياجات الكويت من الغاز، لكنه سيساهم في سد جانب من الاحتياجات.

ومن ناحية أخرى قالت مصادر في مؤسسة سينوكيم رابع اكبر شركة نفطية صينية إن المؤسسة تتوقع أن تبدأ بتكرير النفط الكويتي في مصفاتها، التي هي قيد الإنشاء حاليًا في شرق الصين، مطلع عام 2010 من خلال مشروع مشترك مع مؤسسة البترول الكويتية وشركة رويال دوتش شل.

وأضافت المصادر ان المصفاة مصممة لتكرير نحو 12 مليون طن سنويًا من النفط الكويتي الخام الثقيل، أي 240 ألف برميل يوميًا.. وذكرت ان ما نسبته 51% من ملكية المشروع تعود لمؤسسة (سينوكيم) التي تديرها الحكومة الصينية بينما تمتلك شركة البترول الكويتية العالمية 49%.

الأردن

تحرير سوق المشتقات النفطية

المصدر: جريدة الغد الأردنية

أعلنت الحكومة الأردنية عزمها تحرير قطاع الطاقة هذا العام، الذي يرحب أن يتزامن مع انتهاء امتياز شركة مصفاة البترول (الذي يصادف شهر آذار/مارس)، وبيع مشتقات البترول بالأسعار العالمية، لتخفيف وطأة ارتفاع أسعار النفط عالميًا على المالية العامة، وتوجيه الدعم للشريحة المستحقة عبر شبكة أمان اجتماعي كلفتها 301 مليون دينار. وفي هذا الصدد، قال وزير الطاقة والثروة المعدنية الاردني، المهندس خلدون قطيشات، إن هذه الآلية مقررة أصلاً من قبل الحكومات ومطبقة على بعض المشتقات النفطية، أبرزها الوقود الصناعي والسولار للبواخر ووقود الطائرات بفرض أسعار متغيرة شهريًا بالاستناد إلى الأسعار العالمية، فيما ينظر أن تطبق على بقية المشتقات النفطية كالسولار والغاز البترولي والغاز المسال بعد تحريرها.

وتتضمن شبكة الأمان زيادة رواتب العاملين والمتقاعدين في الجهازين المدني والعسكري تعادل نسب التضخم، إلى جانب تقديم دعم نقدي لغير الموظفين الذين تقل حصتهم من دخل أسرهم عن 1000 دينار سنويًا، وزيادة قيمة المعونة الشهرية للمستفيدين من صندوق المعونة الوطنية بواقع 10 دنانير للفرد.

بلغ دعم المحروقات في الأردن خلال الشهور العشرة الأولى من عام 2007 ما قيمته 140,6 مليون دينار مقارنة بـ 200,1 مليون دينار لنفس الفترة من عام 2006، وبتراجع نسبته 30%، فيما توقعت نشرة وزارة المالية أن يصل دعم المحروقات خلال الشهرين الأخيرين من عام 2007 إلى 59,4 مليون دينار مقارنة بـ 13,9 مليون دينار لنفس الفترة من عام 2006، أي بنسبة زيادة 327%..

وتقدر احتياجات المملكة من المشتقات النفطية بنحو 100 ألف برميل يوميًا، أي بمجموع يصل إلى 36 مليون برميل سنويًا، في الوقت الذي تصل فيه الفاتورة النفطية إلى بليونين دولار. وتهدف الحكومة من خلال تحرير سوق المشتقات النفطية إلى فتح الباب أمام القطاع الخاص للاستثمار في هذا المجال، وربط أسعار المحروقات بأسعارها عالميًا، وإنهاء الدعم الذي كانت تقدمه للمشتقات النفطية بعد تعويم أسعارها.

كما تضمنت خطتها لتحرير السوق تأسيس هيئة لتنظيم قطاع المشتقات النفطية كجزء من هيئة تنظيم قطاع الطاقة (كهرباء وغاز) ومشتقاته (غاز) وتضمنت الخطط إزالة الدعم واعتماد سياسة تسعيرية شفافة تعكس الأسعار العالمية.

وتم تشكيل لجنة توجيهية عليا لمتابعة مراحل إعادة هيكلة مصفاة البترول وتحرير سوق المشتقات النفطية وفتحها للمنافسة.